من الضمير اسنادا ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر
المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في
الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم
يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه
شي فاذا جا بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد
بينهما حكم سوا كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا
للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة
الاولى على ما ذكره هاهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد
عرف فلانه لتساند مرتبة في التقديم والتاخير اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد واسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير
ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه
مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد الى الضمير لا يتحقق
قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شي اخر ولا شك ان ضمير
الفاعل انما يكون بعد الفعل والمسند اليه قبله فلما تحقق الفعل اسند الى
زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما
الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هاهنا صريح
في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا
بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي

الحكم محمول

الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار
توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام
بتوسط الضمير فلا تناقض والمدعى ان احد الامرين لازم اما اشتمال
كلامه التناقض واما اقتضاوه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين
الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد
مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف
نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن بقي هاهنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان
الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير اسنادا اوليا الى اخره لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل
على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى
المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح
لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل
الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد
الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلا
وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شي كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية بواسطة شي كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم
يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الاول
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)